بسم الله الرحمن الرحيم

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : جواد كاظم خلف ــ وكيله المحامي عايد خليف منصور .

المدعى عليهما : ١. وزير المالية / إضافة لوظيفته .

٢. رئيس ديوان الوقف الشيعي / إضافة لوظيفته .

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي انه بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ صدر قانون تعديل رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ وأصبح نافذاً من ٢٠٠٨/١/١ والذي الغى امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بالمادة (٢١) منه . وحيث ان موكله له خدمة وظيفية بلغت (٤٢) سنة ويحمل مؤهلاً علمياً (بكالوريوس قانون) ولم يحصل على حقوقه على وفق القانون المذكور وأحيل على التقاعد لبلوغه السن القانونية واقام الدعوى المرقمة ١٨٩/م/٢٠٠٨ أمام مجلس الانضباط العام وما زالت قيد المرافعة . وقد قدم دفعاً لاستنكار الدعوى بغية الطعن بعدم الدستورية أمام المحكمة الاتحادية العليا لكن دفعه رد وقرر المجلس ان بإمكان المدعي إقامة الدعوى الدستورية بداعي ان مجلس الانضباط العام ليس محكمة وانما هو هيئة قضائية . لذلك بادر لإقامة هذه الدعوى وانه يطعن بعدم دستورية كتاب وزارة المالية المرقم (٢٤٧٧٤) المؤرخ ٢٠٠٨/٧/١٥ الموجه للوزارات كافة والدوائر العليا ومنها دائرة المدعى عليه الثاني ومرافقه جدول الوظائف المرافق للكتاب المذكور ولأن جدول الوظائف فاقد الشرعية لصدوره من جهة غير مختصة لذلك طعن بعدم دستوريته . وطلب دعوة المدعى عليهما للمرافعة والحكم ببطلان جدول الوظائف المرافق لكتاب وزارة المالية المشار إليه وتحميلهما المصاريف وأتعاب المحاماة ونتيجة

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي العارفية ــ موقع ساحة بغداد
هاتف ــ ٥٤٣٣٤٥٧،٥٤٣٧٩٤١
البريد الالكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٩٢/اتحادية/٢٠١٠

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتتیحادی

المرافعة فقد حضر وكيل المدعي ولم يحضر من يمثل المدعى عليهما رغم التبليغ وبوشر بالمرافعة غيابياً وعلناً وبعد ان كرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وأقواله فيها فقد ختمت المحكمة المرافعة وأصدرت القرار الاتي علناً .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعي يطعن بجدول الوظائف المرافق لكتاب وزارة المالية رقم (٢٤٧٤٤) المؤرخ ٢٠٠٨/٧/١٥ والذي صدر تنفيذاً لقانون تعديل رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ وبين وكيل المدعي ان موكله متقاعد حالياً . وحيث ان جدول الوظائف يطبق على الموظفين المستمرين في الخدمة ولان من شروط الدعوى المصلحة فلا مصلحة للمدعي في تعديل جدول رواتب الموظفين هذا من جهة ومن جهة اخرى فان جدول الرواتب صادر بموجب قرار إداري وان القانون حدد الجهة المختصة بالطعن بالقرار الإداري وانه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) م الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ولكل ما تقدم من أسباب فان دعوى المدعي واجبة الرد وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٢/٢٢ .

الرئيس مدحت المحمود	العضو فاروق محمد السامي	العضو جعفر ناصر حسين
العضو أكرم طه محمد	العضو أكرم احمد بابان	العضو محمد صائب النقشبندي
العضو عبود صالح التميمي	العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو حسين أبو التمن

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية – موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١،٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com